

Distr.
LIMITED

A/50/L.69
11 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المغرب: مشروع قرار

الإدارة العامة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها سرعة التطورات الاقتصادية العالمية وما تحدثه من آثار في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، والأهمية الحاسمة التي يتصف بها وجود مؤسسات حكومية ونظم وإجراءات إدارية فعالة وكفؤة، وإدارة مالية سديدة، بالنسبة إلى التحكم بهذه التغيرات من أجل دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة،

وإذ تدرك الحاجة إلى جعل خدمات الحكم الفعال وخدمات الإدارة العامة الفعالة تستجيب لاحتياجات الناس وتضمن إمكان حصول الجميع على الخدمات الرفيعة النوعية وعلى الأصول الانتاجية، وإلى إيجاد بيئة تمكن من تحقيق التنمية المستدامة وتطوير وتقديم الخدمات الرفيعة النوعية،

وإذ تؤكد حق ومسؤولية الدول فيما يتعلق بإنشاء هياكل حكومية وإجراءات إدارية ونظم مسؤولة للإدارة المالية تستند إلى حكم القانون،

وإذ تعيد تأكيد أهمية تشجيع التعاون بين جميع البلدان على ترقية نوعية الإدارة العامة، وضمن ذلك الترويج لاتباع نهج تشاركي في التنمية، وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، وصوغ سياسات تستهدف اجتثاث الفقر، وإنشاء بيئة تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة،

وإذ تدرك دور الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات على تأمين استمرار الخدمات والوظائف الحكومية الأساسية الجوهرية أثناء الأزمات، وعلى صوغ استراتيجيات لإعادة بناء إدارة عامة تملك مقومات الاستمرار في البلدان التي تمر بمراحل إصلاح وإعادة بناء لاحقة للمنازعات،

وإذ تحيط علماً بأن منظومة الأمم المتحدة، استجابة منها لطلبات الدول الأعضاء، قد وسعت نطاق الدعم الذي تقدمه إلى الإدارة العامة بحيث أصبح يشمل جوانب الحكم بمعناه الأعم، وضمن ذلك تحقيق الإصلاح الانتخابي والقانوني والقضائي، وتعزيز المجتمع المدني،

وإذ تشير إلى إعلان طنجة^(١) الذي اعتمده مؤتمر البلدان الأفريقية لوزراء الخدمة المدنية، المعقود في المغرب يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٣٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تشير كذلك إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٥/١٩٩٦ المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦،

وإذ تؤكد أهمية وجود قطاع عام فعال وكنؤ يكون هو الإطار الأساسي للتنمية المؤسسية والبشرية المستقرة والمستدامة في جميع البلدان،

وإذ تلاحظ أن تقوية فعالية الحكم تستلزم وجود قدرات معززة وفعالة في مجالي الإدارة العامة والإدارة المالية، بغية تأمين خدمة مدنية تستجيب لاحتياجات الاقتصاد والمجتمع المدني، وبغية تقديم خدمات رفيعة النوعية،

وإذ تؤكد على المنافع التي يحققها لجميع البلدان تبادل الخبرات والآراء من أجل تشجيع تحسين التفاهم وتحسين تطبيقات مختلف أدوار ووظائف الحكومة والإدارة العامة، بما في ذلك إجراء هذا النوع من التبادل ضمن سياق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الأقليمي،

وإذ تدرك أن دور الإدارة العامة يمكن أن ينظر إليه باعتباره يكمن في تشجيع النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتسهيل تنمية الهياكل الأساسية وحماية البيئة، وتشجيع قيام الشراكات، وإدارة برامج التنمية، والمحافظة على إطار قانوني وتنظيمي سديد،

(١) A/49/495، المرفق.

وإذ تعترف بأن المجتمعات والحكومات والاقتصادات والإدارات العامة لم تعد معزولة، وبأن الاتجاهات الوطنية لم تعد هي وحدها التي تؤثر فيها، وبأن ظروف التفاعل العالمي آخذة في التغير بسرعة،

وإذ تدرك أن نظم الإدارة العامة تحتاج إلى أن تكون مستجيبة للأحداث ومستبقة لها في آن معا،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن الإدارة العامة والتنمية^(١) وبالاقتراحات الواردة فيه؛

٢ - تحيط علما مع التقدير، كذلك، بتقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة^(٢)؛

٣ - تعترف بأن هناك مجموعة مشتركة من التحديات والاتجاهات تواجهها الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ميدان الإدارة العامة والتنمية، وهي تتضمن:

(أ) سرعة تغير الظروف الداخلية والدولية، وتزايد الطلبات على الخدمات، والحاجة إلى إعادة تشكيل الإدارة العامة لجعلها أقوى استجابة لهما؛

(ب) الحاجة إلى تمكين الحكومات من تشجيع التنمية المستدامة وحصول الجميع على الخدمات الرفيعة النوعية وتساويهم في إمكان الحصول على الأصول الإنتاجية؛

(ج) تزايد الطلب على المشاركة والشفافية والمساءلة؛

(د) الحاجة إلى مواصلة تعريف وتشجيع دور الأمم المتحدة باعتبارها مركز امتياز عالميا للإدارة العامة والتنمية؛

(هـ) الحاجة إلى الوصول بدور الأمم المتحدة إلى مستواه الأمثل، لكي تصبح استجابته أقوى في معالجة مسائل الإدارة العامة الآخذة في النشوء والمرتبطة بالتنمية المستدامة؛

(و) الاعتراف بأن تحسين النظم الإدارية يمثل تحديا مستمرا وشرطا مسبقا هاما من شروط تحقيق التنمية المستدامة؛

(٢) A/50/847-E/1996/7.

(٣) A/50/525-E/1995/122.

٤ - تعترف أيضا بأنه يجب، للرد على هذه التحديات، أن تكون نظم الإدارة العامة سديدة وفعالة ومجهزة تجهيزا حسنا بالقدرات والكفاءات المناسبة؛

٥ - تعترف كذلك بأن الدول الأعضاء تحتاج الى تعزيز قدراتها في مجال الإدارة العامة الفعالة، بغية تشجيع التنمية المستدامة وإيجاد ظروف للحكم الجيد ويمكن فيها للمنظمات غير الحكومية وللقطاع الخاص أن تؤدي دورا هاما؛

٦ - تؤكد على احتياج الإدارة العامة الى الوصول الى أداء دور معزز واستباقي في استراتيجيات التنمية الوطنية، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) ضمان حكم القانون؛

(ب) تعزيز القدرة في مجالي صوغ السياسات والإدارة المالية؛

(ج) تشجيع الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات؛

(د) وضع برامج تدريب تختص بالمستويات العليا في الخدمة المدنية، بغية تعزيز قدرة الحكومات على تحسين معالجتها للمسائل الناشئة؛

(هـ) التمثل بجعل أداء الخدمات، سواء اضطلع به القطاع العام أو القطاع الخاص، يتصف بالاستجابة للاحتياجات وبالفعالية والكفاءة؛

(و) تأمين بيئة تمكينية وتشجيعية للقطاع الخاص؛

(ز) إدراج البرامج الاجتماعية ضمن ترتيب نُظُمِي، ورصدها وتقييمها، بغية تزويد اختصاصيي الإدارة العامة بالقدرة على تقييم أثرها وإقامة التوازن بين اهتماماتها المحلية والوطنية والدولية، وبغية مواصلة التمكين من صوغ الاستراتيجيات وبرامج العمل؛

(ح) صوغ استراتيجيات لإعادة بناء إدارة عامة تملك مقومات الاستمرار في البلدان التي تمر بمراحل إصلاح وإعادة بناء لاحقة للمنازعات؛

(ط) تشجيع الحكومات على تطوير القدرات المشتركة بين القطاعات والمتعددة التخصصات، الداعمة لكل مراحل عملية التنمية؛

٧ - تدعو الحكومات الى تقوية قدراتها في مجال الإدارة العامة والإدارة المالية، من خلال الإصلاح الإداري والتنظيمي للقطاع العام، مع التأكيد على تعزيز الانتاجية والمساءلة وقدرة الاستجابة لدى المؤسسات العامة؛

٨ - تلاحظ أنه بالإمكان ضمان نجاح الإجراءات التي تتخذها الحكومات لتحسين إدارتها العامة بأفضل طريقة ممكنة عن طريق التركيز المستمر على زيادة الإنتاجية واتباع سياسة متماسكة بشأن إصلاح الخدمة المدنية ومساءلة الخدمة العامة ضمن إطار قانوني لتعزيز آلية الشفافية وسرعة استجابة الخدمة العامة بالاستناد إلى لا مركزية إيصال البضائع والخدمات؛

٩ - تعترف بالأهمية التي يتسم بها مؤتمر الأمم المتحدة الأخير المعني بالتنمية المستدامة وتحت على تنمية القدرات اللازمة لتمكين الإدارة العامة من تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بطريقة فعالة ومنسقة؛

١٠ - تسلم بأن الأنشطة والبرامج التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية يمكن أن تكون سريعة الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء بأفضل طريقة ممكنة بالقيام بما يلي:

(أ) توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في مجال إعادة تشكيل الهياكل الإدارية لدعم التحرير الاقتصادي، وعمليات اللامركزية، وإصلاح البلديات، والتنمية التي تركز على البشر، وبناء قدرات مؤسسات التدريب؛

(ب) مواصلة تنمية وحدات "تغيير الإدارة" في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ج) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على طلبها، في مجال بناء القدرات اللازمة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛

(د) الاضطلاع بدور في وضع الإجراءات اللازمة لتقييم التأثيرات البيئية التي تترتب على مشاريع الهياكل الأساسية؛

(هـ) مساعدة البلدان التي تحاول تحديث إطارها القانوني فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، ولا سيما القوانين التي تتصل بالخدمة المدنية؛

(و) تقديم المساعدة في جميع مراحل استعادة مؤسسات الإدارة العامة وإعادة تشكيلها؛

١١ - تؤكد أهمية زيادة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة ومؤسسات بريتون وودز لكفالة رفع قدرات منظومة الأمم المتحدة الفنية والتقنية إلى أقصى حد ممكن؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لكفالة اضطلاع منظومة الأمم المتحدة ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة بالأنشطة التالية بصورة تتسم بالكفاءة وعدم الازدواجية:

(أ) العمل كغرفة مقاصة للمعلومات والخبرات المتعلقة بالتطورات وأفضل الممارسات في ميدان الإدارة العامة؛

(ب) إجراء البحوث بشأن النظم والإجراءات الفعالة في ميدان الإدارة العامة وإيلاء الاهتمام بوجه خاص إلى نظم الخدمة المدنية، والهياكل الإدارية، وإعادة التنظيم الإداري، واللامركزية، وفن الحكم في المدن الكبرى والإدارة المحلية، والنهج المتبعة في إصلاح الخدمات الحكومية والإدارية وتعميرها في الحالات التالية للمنازعات، وكفالة توزيع نتائج هذه البحوث على الدول الأعضاء في الوقت المناسب؛

(ج) تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن التدابير العامة اللازمة لتعزيز نظم ومؤسسات الإدارة العامة والمالية العامة وذلك من أجل زيادة القدرات الوطنية والمحلية على توفير الخدمات العامة للجميع بصورة فعالة؛

(د) تقديم الخدمات الاستشارية أيضاً إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن إنشاء إطار قانوني وتنظيمي سليم يعتبر أمراً أساسياً لتعزيز التنمية المستدامة وتقوية القطاع الخاص؛

(هـ) إيلاء الأولوية لوضع وتنفيذ برامج تدريبية للمسؤولين من البلدان التي يهملها الأمر من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لزيادة قدرات الموارد البشرية المتاحة على التصدي لتحديات الإدارة العامة إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك وضع برامج تدريبية خاصة لمواطنين من البلدان الخارجة من حالات المنازعات والتي تحتاج بوجه خاص إلى إصلاح وإعمار الخدمات الحكومية وخدمات الإدارة العامة؛

(و) تعزيز المراكز الإقليمية، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة لكفالة تشاطر المعرفة والخبرة في ميدان الإدارة العامة والاتجاهات الناشئة داخل المناطق، ومن أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الأقاليمي؛

(ز) تعزيز شبكة المؤسسات في ميدان التدريب والبحث بشأن الإدارة العامة والتنظيم على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي وذلك لتحسين نشر المعلومات المتاحة وتحسين تنسيق التعاون في هذا الميدان على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف؛

١٣ - تدعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف بأهمية دور الإدارة العامة وفن الحكم في التنمية البشرية المستدامة و صون السلام والأمن الدوليين، وتوفير الموارد الكافية لبرامج المساعدة على تحسين الإدارة العامة في البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان التي تواجه ظروفًا خاصة؛

١٤ - توصي بتسمية فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة باسم لجنة الأمم المتحدة للإدارة العامة والتنمية، على النحو الذي تم توحيه في الفقرة ١٤٠ من تقرير الأمين العام^(٤)؛

١٥ - توصي أيضًا بإنشاء الآلية المناسبة، ضمن الإطار الحالي للجنة التنسيق الإدارية لكفالة رفع مستوى تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والتنمية إلى أقصى حد ممكن، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز؛

١٦ - توصي كذلك بإدراج مسألة الإدارة العامة والتنمية كبنء منتظم في جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن ينظر فيه كل سنتين؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرًا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

— — — — —